عليه كل من نظر فى كلامه هذا ان الموضوع انما يبحث اعراضه الذاتية له او لنوعه او لاعراضه او لانواعها فالموضوع يجب ان يكون

مفروغا مسلما ولو جعل محمولا لكان مطلوبا اثباته لغيره فلم يبق الموضوع موضوعا ويمكن الاعتذار عنه بان الموضوعات اذا كانت متكثرة

ويكون كل عارضا لغيره من الموضوعات فانه يقع محمول المسايل لكونه عارضا ذاتيا وهذا كما في موضوعات المنطق

فان بعض المعقولات الثانية اعراض ذاتية لبعض فيكون محمولا كما يقع موضوعه فى المسايل كذلك ههنا الاحتياج امر عام

وعارض لامر عام اخر كالممكن فيقع محمولا وكالوجود فانه امر عام وعارض لامر عام آخر كالكلى الطبيعى فيكون محمولا فى مسئلة يكون

الكلى الطبيعى موضوعا وهكذا فصح ان يقال موضوعات هذا الفن محمولات المسايل وان لم يكن المحمولية من حيث الموضوعية

فالحاصل من الابتداء ان الامور العامة فى البحث كالامور الخاصة فالامور العامة محمولات المسايل كالامور الخاصة فلابد من

كونها مشتقات لان الحمل المعتبر فى المسايل هو الحمل بالمواطاة هذا غاية التوجيه ويرد عليه ما سبق واستصعب البعض

هذا الايراد وذكب مطية التجوز وقال ليس المراد بمحمولات المسايل ان هناك قد وقعت الامور العامة محمولا تها بل المراد منه

الاعراض الذاتية فان من شانها ان يقع محمولات فالحاصل ان الامور العامة اعراض ذاتية لموضوع العلم الالهى وارادة

العرض الذاتى من لفظ المحمول المضاف الى المسايل بعيدة جدا لان لفظ المسايل قرينة صارفة عنه لكن يلايمه ما قال فى

الحاشية وهذا الفن يسمى بالعلم الكلى والفلسفة الاولى وهو من فنون ما بعد الطبيعة وقد تقرر ان موضوعات المسايل

قد يكون اعراضا ذاتية لموضوع العلم وموضوعات فن الامور العامة من هذا القبيل فانها اعراض ذاتية لموضوع علم ما بعد

الطبيعة اى الموجود من حيث هو موجود وهكذا السماع الطبيعى الذى من فنون العلم الطبيعى موضوعات مسايله من الزمان

والمكان والجهة ونظايرها اعراض ذاتية لموضوع العلم الطبيعى اى الجسم الطبيعى من حيث هو جسم طبيعى ولعله اراد بقوله من

حيث هو جسم طبيعى من حيث انه ذو طبيعة وليست هذه الحيثية اطلاقية ثم موضوعات هذا الفن الامور العامة

منها الموجود وهو ليس عرضا ذاتيا لموضوع العلم بل نفسه وفى السماع الطبيعى ليس موضوع جميع مسايله عرضا ذاتيا للموضوع

بل من المسايل ما موضوعه نفس الجسم فافهم وقيل فى توجيه كلام المحشى ان المراد بالمسايل مسايل العلم الاعلى الذى موضوعه الموجود

فالذى لزم هو كون موضوع فن محمول مسايل فن آخر وهو غير مع وانما المحال وقوع موضوع فن محمول مسايل ذلك الفن

وهو غير لازم وانت خبير بما فيه من الاختلال فان فن الامور العامة بعض من العلم الاعلى فمسايله مسايل هى العلم الاعلى بعينه

موضوعات هذا الفن موضوعات مسايل العلم الاعلى فتامل قوله والحق ان المبادى والمشتقات كلها امور عامة وهذا الان

للمبادى

للمبادى اعراضا ذاتية نظرية كما للمشتقات فلابد من علم من فنون الحكمة والكلام يبحث عنها فيه ولا يصلح لذلك الا فن الامور

العامة فلابد من ادخالها فى الامور العامة قوله لان المتبادر من التناول المأخوذ صريحا او ضمنا مطلق الحمل اى الامر الداير بين

الحمل بالمواطاة والحمل بالاشتقاق والا فليس بعينها حمل مطلق يكون الحملان فردين لان لفظ الحمل مشترك بينهما بالاشتراك

اللفظى فافهم قوله وما يبحث عنه يحتمل الامرين المبحوث عنه فى بعض المسايل هو المشتق وفى البعض المبدأ فالمبحوث

عنه فى هذا البعض يحتمل الامرين اما بان يأول المبدء بالمشتق بالمجاز الشائع او يترك على ظاهره كقولهم الوجود زايد او

عين او مشترك او مختلف والظاهر هو الترك على الظاهر لان المحمول الثابت للمشتق انما هو لاجل اشتماله على المبدء والخلاف

فيه ايضا بالنظر الى الخلاف فى المبدء وعبارة البعض تدل على الثانى فانهم جعلوا المشتق موضوع المسئلة واولوا المبدأ

بالمشتق كما وقع من المحقق الدوانى كثيرا والتاويل بان يجعل ما هو المفهوم من المسئلة قيدا فى المسئلة كما يأول قولهم الوجود

زايد فى الممكن بان الممكن موجود بوجود زايد فبعيد لا يلتفت اليه لكن ارادة المشتق من المبدء لا يكاد يصح فى بعض

المسايل البتة كقولهم الامكان علة الحاجة او الحدوث والوجود قيامه بالمهية من حيث هى هى فتامل قوله كانه اراد

انه يحصل آه لان معرفة المعروض تعد معرفة العارض على الكمال فليا دخل ما فى معرفة العارض فالاولى ان يذكر تقسيم

العلوم الى معروضات طائفة الامور العامة وهذا القدر انما يفيد نفس ذكر التقسيم واما اختيار طائفة مخصوصة فلانها

كثير الدور على الالسنة فى هذا الفن نقل عنه فى الحاشية اشارة الى ان فى عبارة الشرح الوجوب بمعنى الاولوية واضافة

التقسيم الى المعلومات اضافة الى الاقسام لا الى المقسم وقوله اى معروضاتها باى التفسيرية لا بالى الجارة انتهى وفيه

دفع لما يرد على الشارح ان ما ذكره لا يفيد الوجوب ولما يرد ان التقسيم انما يكون للمهية دون الافراد فلا يصح قوله تقسيم المعلومات

وجه دفع الاول ظاهر ووجه دفع الثانى ان المراد بالمعلومات الاقسام والمعروضات تفسير له وذكر المقسم متروك اى تقسيم

العلوم الى المعلومات التى هى المعروضات للامور العامة وهذا انما يصح اذا لم يكن الى الجارة داخلة على المعروضات ويكون

اى التفسيرية مقامه كما قال لكن النسخ التى توجد ليس فيها اى التفسيرية بل الى الجارة فاذن الصواب ان يقال تعريف

المعلومات جنسية والجمعية باطلة وقيل ههنا تقسيمات متعددة لاقسام العلوم كالثابت والممكن والحادث والموجود

الخارجى والذهنى فيصح قوله من غير كلفة اذ ينقسم كل واحد من المعلومات الى اقسامه التى هى المعروضات المذكورة

فى قسمة المعلومات قوله فان عدم الممكن سابق على وجوده آه فى الحاشية العدم مقدم على جميع الممكنات بحسب الذات فقط

Copyright © King Saud University